

مصفاة جازان والقطاع الخاص؛ خطوة مهمة في الطريق السليم (1من2)

ومع هذه النهضة النفطية المزرم إقامتها في مدينة جازان يتبادر إلى الذهن عدة أسئلة، ومن أهمها:

1) طاقة المصفاة: يجب أن تحدد إما 250 واما 400 ألف برميل، وإن كان المنطق الاقتصادي يرجح طاقة 400 ألف برميل للارتفاع الهائل في الطلب على المشتقات النفطية، الذي من شأنه أن يعد بأسعار مغرية لهذه المشتقات في المستقبل القريب.

2) أسعار الخام: هل سيباع الخام بالأسعار العالمية أم أن هناك أسعارا تشجيعية لجذب الاستثمارات النفطية الكبرى وإغرائها بالاستثمار في المملكة؟ على كل حال قد يكون من المناسب ألا تكون الأسعار بعيدة كثيراً عن الأسعار العالمية.

3) نوعية الخام المستعمل: هل هي من الخفيف أم من الثقيل؟ خاصة وأن بعض الآبار الجديدة مثل متيفة سوف تنتج نحو مليون برميل يومياً من النفط الثقيل، وقد لا يكون من السهل تسويقها لأن الكثير من مصافي العالم غير مؤهلة لتكرير هذه النوعية من النفط، وعليه فإن تصميم مصفاة جازان على أساس النفط الخام الثقيل، وهو عمل حكيم واستراتيجي وقد يصيب أكثر من عصفور بحجر واحد.



د. سليمان الخطاف
skhattaf@hotmail.com

شركة فورموزا Petrobras، شركة فورموزا للبتروكيماويات التايوانية Formosa Petrochemicals، شركة ريليانس إندستري الهندية Reliance Industries، مؤسسة أوفشور النفطية الصينية Offshore Oil Corp، وشركة بتروبراس البرازيلية Petrobras. وفي الوقت نفسه لم تبد الشركات النفطية الغربية الكبرى، مثل "شيفرون"، أي رغبة في المشاركة في هذه المصفاة. أسعار المشتقات في المملكة مدعومة من الدولة وتعد من الأرخص في العالم، وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون هدف هذه المصفاة التصدير الخارجي مدفوعة بنمو الطلب العالمي الهائل على المشتقات النفطية. خاصة في ظل وجود عزوف غربي عن تشييد مصاف للنفط في البلدان الغربية.

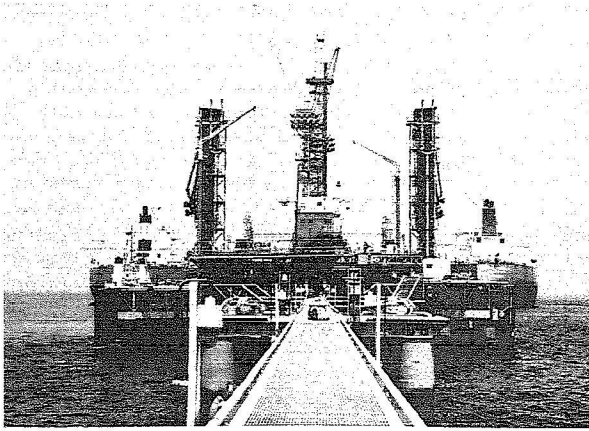
تزيد المصفاة بالنفط الخام فستكون عن طريق يتبع، إما بمد أنبوب من ينبع إلى جازان، وأما عن طريق النقل البحري من ميناء ينبع إلى ميناء جازان، وفي كل الحالات فإن تكلفة نقل النفط الخام إلى جازان يجب أن تؤخذ في الاعتبار في دراسات الجدوى وفي الاعتبارات الاستراتيجية للمصفاة، وقد يكون بعد مدينة جازان عن الأنبوب الذي يمد ينبع بالنفط من العقبات التي يجب أن تؤخذ بالحسبان. تم تأهيل ثمانين شركة وطنية للمشاركة في المشروع، وسيتم إخطار شركات النفط العالمية للمشاركة في إنشاء وتشغيل هذه المصفاة أيضاً، إذ من المتوقع أن يتم إشعار عدد من شركات النفط العالمية المؤهلة وذات القدرة على تنفيذ مثل هذه المشاريع لتدعوها للمشاركة كشريك في المشروع. بحيث تقوم شركة أو أكثر من القطاع الخاص السعودي بالاشتراك مع شركة أو أكثر من الشركات النفطية العالمية بالتنافس للحصول على رخصة إنشاء وتشغيل المصفاة، وستمنح الشركة الفائزة الرخصة بمقد المشروع في نهاية عام 2007. وتشمل الشركات التي أبدت الرغبة في بناء المصفاة: شركة بتروبراس الماليزية

تعد المملكة العربية السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، وتمتلك أيضاً أكبر احتياطي نفطي يقدر بربع احتياطي العالم، تطمح المملكة إلى تعزيز طاقتها التكريرية المحلية إلى 3,6 مليون برميل يومياً في 2012 من 2,1 مليون برميل يومياً، أي بزيادة تفوق 70 في المائة.

وتعد مصفاة جازان واحدة من أربع مصفاة جديدة تعتمزم المملكة بناؤها بمشاركة القطاع الخاص، إذ سح له بالاستثمار في هذه الصناعة المكلفة والمعقدة لأول مرة.

تم الإعلان عن النية لإنشاء المصفاة أثناء زيارة خادم الحرمين الشريفين إلى منطقة جازان في شهر ذي القعدة من العام الهجري الماضي، وقالت "أرامكو السعودية" في وقت سابق إنه سيتم طرح حصة من المصفاة لتلا كتاب العام، ويتوقع أن تصل تكلفة إنشاء هذه المصفاة إلى أكثر من 10 مليارات دولار، حسب تطورها وحاجات التنقية التي ستستخدم فيها، وعليه ستشهد مدينة جازان في القريب العاجل إنشاء مصفاة لتكرير النفط على ساحل البحر الأحمر.

ومن المتوقع أن تراوح قدرة مصفاة جازان بين 250 و400 ألف برميل يومياً، وأما طريقة



تمتلك شركة أرامكو السعودية خبرة هائلة في مجال صناعة التكرير النفطية، وتبدو في الصورة مصفاة تابعة للشركة.

تصوير: «أرامكو السعودية».

يجعل من أمور السلامة أولية قد تسيق أحيانا المكاسب المادية أحيانا. لأن للسلامة دورا كبيرا في تهديد البيئة وسلامة المدن المحيطة بها. ويجب أن ندرك أن نجاح هذه التجربة مع القطاع الخاص قد يكون خطوة مهمة في الطريق السليم، إذا ما فكرت الدولة بتخصيص قطاع التكرير كما خصصت قطاع

النفط الخام يوميا بحدود 400 ألف برميل. وسينقل من المصفاة ما تنتجه من المشتقات النفطية إلى مختلف أرجاء العالم. إن إعطاء القطاع الخاص هذه الفرصة للاستثمار والمساهمة في الصناعات النفطية يجب أن يفهم على أنه مسؤولية كبيرة وليس ترفا اقتصاديا. وعلى هذا الأساس، يجب على هذا القطاع أن

وأخيرا، لا شك أن هذا المشروع سيسهم في إحداث نهضة صناعية ونقل نوعية في مدينة جازان، إذ حيث سبق بناء المصفاة إنشاء مشاريع البنى التحتية اللازمة، وكل هذا من شأنه إيجاد عشرات الآلاف من الوظائف لأهالي منطقة جازان، وأيضاً من شأنه إنعاش صناعة النقل البحري والبحري من المصفاة واليهما، إذ من الممكن نقل

(4) دور «أرامكو السعودية» في هذا المشروع، يوجد الكثير من التكهّنات لهذا الدور، وحل سيكون لـ «أرامكو السعودية» دور في تشغيل المصفاة بحكم خبراتها الهائلة في هذا المجال وعدم وجود خبرات مماثلة لدى الآخرين في صناعة التكرير. ونفت وزارة البترول والثروة المعدنية في وقت سابق أي توجيه للوزارة لـ «أرامكو السعودية» بتنفيذ مشروع مصفاة جازان، مؤكدة أن الوزارة تعمل حسب برنامجها الذي أعلنته مسبقاً في ترخيص وإنشاء وتشغيل مشروع المصفاة، وأكد البرنامج أن الوزارة ستقوم بطرح وثائق المشروع للشركات السعودية السمانى المؤهلة بالمشاركة مع شركات نفط عالمية، والذي من المتوقع أن يكون في الربع الأخير من هذا العام.

(5) المعايير والمقاييس، لا بد من إيجاد صيغة واضحة للمعايير، خاصة فيما يتعرض لأمور السلامة ومواصفات المنتجات. وتعد حالياً معايير «أرامكو السعودية» من الأفضل في العالم، ولقما تسمع عن أي حوادث مؤسفة في مصافي المملكة، بعكس بعض الدول المجاورة التي تعاني حوادث متكررة في المنشآت النفطية والتكريرية.